

محليات

قانون بإحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الوزير إبراهيم لـ«الوطن»: نتيجة لأهمية البحث العلمي والنهوض وفق خطة تمكينية

فادي بك الشريف

العالي، واقتراح إحداث مؤسسات التعليم العام والخاصة، وتأمين فرص الالتحاق بالتعليم العالي بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة والاحتياجات المجتمعية. إضافة إلى توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب ودعم وتشجيع النشاط الثقافي والفني والاجتماعي والرياضي، وتمكين اللغة العربية والعمل على تطوير مفرداتها لتفي بمطالب العلوم والفنون بما يليي حاجة العصر، وتشجيع الاستثمار في البحث العلمي، وتوثيق التعاون العلمي والتقني والفني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤسسات العربية والأجنبية وتوسيع اختصاصات القبول في المؤسسات التعليمية التابعة أو المرتبطة بالوزارة وقياس مخرجات هذه المؤسسات ودراستها بهدف تطوير مدى تحقيقها لأهدافها وتلبيتها لمتطلبات سوق العمل.

وبموجب المادة الخامسة يعتبر الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى للوزارة والجهات التابعة أو المرتبطة بها في الشؤون التوجيهية وفي الإشراف على تلك الجهات ومراقبة تنفيذها للقوانين والأنظمة النافذة وهو عاقد الثقة وأمر التصفية والصرف لنفقات الوزارة.

ويعاون الوزير في أعمال الوزارة معاون وزير أو أكثر وهم مسؤولون أمام الوزير من الناحيتين الإدارية والفنية عن سير الأعمال، وللوزير منح جوائز للتفوقين والتميزين بإنجازهم العلمي والنشاطات الأخرى ضمن حدود الاعتمادات المرصدة لهذه الغاية وتحدد أسس منح الجوائز

وشروطها ومقدارها بقرار من مجلس التعليم العالي، وتعفى هذه الجوائز من جميع الضرائب والرسوم.

وتتقاضى الوزارة والجهات التابعة والمرتبطة بها والمحدث بها مراكز خدمة المواطن بدل خدمة عن الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، ويحدد مقدار بدل الخدمة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير وبالتنسيق مع وزارة المالية على ألا يتجاوز مقداره ١٥٠ ليرة سورية، ويوضع بدل الخدمة في حساب مستقل في أحد المصارف العامة الذي يحدده أمر الصرف.

وتحل عبارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي محل عبارة وزارة التعليم العالي كما تحل عبارة وزير التعليم العالي والبحث العلمي محل عبارة وزير التعليم العالي أيضا وردت في النصوص التشريعية والتنظيمية النافذة، ويعد جميع العاملين الدائمين ومقولين حكماً مع شواغرمهم إلى الوزارة الحديثة بموجب أحكام هذا القانون وبأوضاعهم وقاتمهم وأجورهم ذاتها ويحتفظون بقدمهم المؤهل للترقية ويستمر العاملون المندوبون والمؤقتون والموسميون وبأوضاعهم الحالية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن القانون جاء نتيجة لأهمية البحث العلمي والنهوض به في الوزارة من خلال وضع خطة تمكينية، ومن خلال التركيز على البحث العلمي

التمنوي أي ربط الأبحاث العلمية بسوق العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصناعة. وأشار إبراهيم إلى أن ذلك يتم من خلال رسائل الدراسات العليا أو من خلال وضع الهيئة العليا للبحث العلمي خطة لتنفيذ مشاريع بحثية هامة مرتبطة بوزارات الدولة الأخرى، وقد تم إنجاز ذلك، مشيراً إلى أن الحكومة رصدت الموازنة المالية المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع البحثية، على أن يتم تنفيذ الأبحاث من خلال فرق بحثية من الوزارات والجامعات والهيئات البحثية الأخرى.

وأشار إلى أن الوزارة تقوم على وضع قواعد للبيانات الوطنية التي تخص البحث العلمي، ووضع قواعد بيانات لرسائل الماجستير والدكتوراه منذ أكثر من عشر سنوات ماضية، وأهم التجهيزات المخبرية الحديثة التي تخدم البحث العلمي، ومن خلال اتفاقيات التعاون العلمي والبحثي.

وقال وزير التعليم: تأتي أهمية القانون من حيث التركيز على مهام الوزارة سواء من الجانب التعليمي أو البحثي والخدمي أيضاً، كما أن القانون يظهر هيكلية وزارة التعليم العالي وجميع المؤسسات التعليمية التابعة لها سواء الجامعات الحكومية أو الخاصة أو الشراكات التعليمية مع المعاهد العليا وغير ذلك، وبالتالي هذا القانون يعطي أهمية للوزارة، وخاصة أنه لم يتم تعديل القانون السابق منذ عام ١٩٦٦.

إصابة ٣٠ ألف رأس تمّ معالجتها معظمها ونفوق ٣ آلاف رأس

نفوق أبقار بسبب الجدرى في قرى حوض العاصي بريف حمص

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى العشرات من مربي الأبقار في الرستن والحولة وتل الشور والقصر وما حولها «الوطن» من نقشي مرض جدرى الأبقار خلال الشهرين الفائتين ما أدى إلى إصابة أعداد هائلة من الأبقار بلغت ما بين ٦٠ إلى ٧٠ بالمتة ونفوق الكثير منها، ما أوجب بهم خسائر كبيرة في ظل عدم وجود علاج حقيقي لهذا المرض باستثناء القاح الذي أعطي في فترة غير مناسبة على حد قولهم الذي استندوا به إلى آراء الأطباء البيطريين الذين أكدوا ضرورة إعطاء القاح في الشهر الثالث من العام، إلا أن التراخي في إعطائه جعله يؤخذ مع نهاية الشهر السابع وبداية الثامن، محمّلين الجهات المعنية المسؤولة الكبرى عن قلة نشر التوعية ولاسيما (الإرشادية الزراعية) في التعامل مع هذه الحالة، التي كان من الواجب عليها أن توضح فيه طبيعة المرض وطريقة التعامل معه، الأمر الذي جعل من المربين فرائس سهلة بيد البيطريين من جهة الذين عملوا على رفع نمّن الأدوية البيطرية التي فروسها على المربين، التي قد تصل إلى أربعة أضعاف وإعطاء لقاحات مكررة، ويبد التجار الذين كان دورهم شراء رؤوس الأبقار بأسعار متدنية خشية النفوق أو إصابة المواشي السليمة من جهة أخرى.

وأشار المربون إلى أن مديرية الزراعة بحمص حاولت بعد ظهور هذا المرض وانتشاره في المنطقة الوقوف على هذه الحالة، حيث قامت دائرة الصحة



الحيوانية بالمديرية بعد الشكاوى التي تقدم بها المربون بزيارة هذه المناطق وتم الالتقاء فيها مع مجموعة من المربين والإطلاع على المواشي المصابة حيث تم من خلالها توصيف المرض وطريقة علاجه بالأدوية والعزل والتطافة، إلا أن المربين تركوا لشأنهم خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البيطريين الذين استغلوا حالة الهلع لدى المربين وقاموا برفع أسعار المعالجة والعلاج بشكل جنوني. أكد مدير زراعة حمص محمد زويه الرفاعي لـ«الوطن» أن مرض التهاب الجلد الكتلي (الجدرى) عند الأبقار مرض فيروسي جلدي معد ينتقل بشكل أساسي عن طريق لدغ الذباب والبعوض، وللد من ظهوره وانتشاره

قامت المديرية بتحصين الأبقار حسب البرنامج الزمني الصادر من وزارة الزراعة لجميع الأمراض الوبائية والتقيد بالمواعيد وذلك من أجل إصابت الحيوان المناعة قبل ظهور المرض فيه، لافتاً إلى أن المرض حالياً تحت السيطرة في المحافظة. بدوره بين رئيس دائرة الصحة الحيوانية في مديرية الزراعة فلاح عبد الصمد لـ«الوطن»، أنه في عام ٢٠١٩ الجاري عاد هذا المرض ليظهر مجدداً وبشكل واضح في المنطقة الغربية المتاخمة لحوض العاصي وانتشرت الإصابات في القرى المحاذية نهر العاصي بدءاً من منطقة القصر جنوباً وحتى قرى ومناطق الرستن والحولة وجوبرين وقني العاصي شمالاً، وما

جميع الأبقار فيها بلفاح جدرى الأغنام نظراً للتشابه الكبير بين العذرة المسببة لجدرى الأغنام والعذرة المسببة لالتهاب الجلد الكتلي عند الأبقار بنسبة ٩٨ ٪ تقريبا، مبيّناً أن عدد رؤوس الأبقار في مناطق حوض العاصي نحو ٦٠ ألف رأس بقر، وأن عدد الإصابات بهذا المرض بين الأبقار في تلك المناطق وصلت إلى نحو ٥٠ ٪ أي بما يعادل ٣٠ ألف رأس تم معالجة وشفاء معظمها، بينما تم استبعاد ونفوق ما بين ٥ إلى ١٠ ٪ أي بما يعادل نحو ٣ آلاف رأس بقر لعدم استجابتها للعلاج، مشيراً إلى هذا المرض يتسبب بخسائر اقتصادية كبيرة تشتمل على اللحم والحليب بحيث يتسبب المرض بانخفاض كبير في وزن الحيوان المصاب وانعدام إنتاج الحليب وقد يتسبب بالإجهاض في بعض الحالات للأبقار المعشرة، مضيفاً أنه للد من انتشار هذا المرض المبيدات الحشرية مشيراً إلى حرص وزارة الزراعة على عدم إبخال قاح له خشية إسطغان المرض في سورية، وإنما حاولت الاستعاضة عنه بلفاح جدرى الأغنام وبكميات مضاعفة، وعدم الإصابة بالمرض تتم معالجة الأعراض الثانوية مثل ارتفاع درجة الحرارة ورفع المناعة من خلال إعطاء الأبقار المصابة المضادات الحيوية والفيتامينات منعاً للتداخلات الجرثومية الثانوية المحتملة.

وأكد عبد الصمد أنه يوجد نحو ٨٠ ألف رأس بقر وفق إحصائيات مديرية الزراعة في محافظة حمص، تم تحصين التصديق (إعادة إعمار) ومنتظر تصديق الغد، علماً أن العمل في مشاريع إعادة الإعمار يتم بوتيرة عالية وحسب توجيهات السيد محافظ القنيطرة وقد تم انتهاء العمل في مشروع جسر مجدولييه رويحينة وكذلك مشروع عبارات قسطلية على طرق المحافظة وصيانة دوار الباسل وجسر مجدولية رسم الهور وكذلك طرق ممتدة أم باطنة، والعمل مستمر ببقية المشاريع علماً أنه تم تنفيذ كشوف حتى تاريخه بقيمة ٢٦٣ مليون ليرة سورية من أصل ٣٢٠ مليوناً تقريباً لهذه المشاريع، بعد أن تم تصديق ثلاثة منها من وزارة الإدارة للعقود الأسبوع الماضي للعقود نوات الأرقام ١٢-٢٢-٢٤ علماً أن هناك عملاً بحاجة إلى تكليف من الجهة صاحبة المشروع بقيمة ٤٠ مليوناً من ضمن قيمة العقود في مشاريع إعادة الإعمار وبالتالي فإن الإنجاز في مشاريع إعادة الإعمار للعقود المبرمة مع محافظة القنيطرة تجاوزت ٩٠ بالمئة وسيتم إنجازها بالكامل حتى نهاية العام.

ختاماً: كل الشكر والامتنان للسيد عضو المكتب التنفيذي والسادة الصحفيين لاهتمامهم ومتابعيتهم للمشاريع ولو أننا كنا نأمل أن يتم التواصل مع الشركة العامة للطرق والجسور فرع المنطقة الجنوبية لطباعة المعلومات وتدقيق الوثائق بخصوص هذه المشاريع علماً أن هذه الوثائق هي موجودة في محافظة القنيطرة ويمكن التحقق منها بأي وقت.

مدير فرع المنطقة الجنوبية

المهندس عفيف علي الزعبي

كلام رسمي جداً

١٧٤ مليوناً العمل المنفذ في مشروع المنطقة الصناعية بالحلس

كتاب المؤسسة العامة للمواصلات البرية فرع القنيطرة رقم ١٦٨ تاريخ ١٧/١٠/٢٠١٩ وأتينا لم نباشر بالأعمال نظراً لوجود عوائق وقد تم إيضاحها للسيد محافظ القنيطرة من خلال الاجتماع المنعقد في مكتب السيد المحافظ وبحضور مدير فرع المواصلات البرية الأسبوع الماضي بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٩ وهذه العوائق هي: أ- قيام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذ حفريات بشكل عرضي وعلى عدة مقاطع من محور الطريق. ب- قيام مؤسسة الاتصالات بمحافظة القنيطرة بتنفيذ حفريات هاتف من الطريق الجنوبي على كامل محور الطريق. ج- تحويل مركز السير بشكل كامل على محور الطرف الشمالي غير ممكن ولا يمكن العمل فيه إلاقلاً لضيق الطريق مما يشكل خطورة بالغة على الورشة والسيارات نظراً للازدحام الكبير. د- حلول فصل الشتاء وتدني درجات الحرارة والرطوبة العامة. وقد نتج عن الاجتماع عدم إمكانية التنفيذ في الوقت الحالي.

٦- أما مشروع الجزر الوسطية للعد ١٢٩ لعام ٢٠١٨ فقد تم تنفيذ كامل العقد والباقي هي أعمال الربع النظامي والعمل متوقف حتى يتم تأمين الموافقة الأمنية.

٧- أما مشروع جسر الرقاد فقد تم تنفيذ الجسر وأعمال التعميد خلال العام الماضي والعقد فيه

إلى السادة في صحيفة «الوطن» إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم في العدد ٣٢٨٦ تاريخ ٢/١٢/٢٠١٩ بخصوص بدء التنفيذ في المشاريع وتنفيذ ١٣ مليوناً من أصل ٣٦٨ مليوناً في مشروع المنطقة الصناعية بالحلس وفق السيد عضو المكتب التنفيذي نبين لكم ما يلي: ١- إن العمل المنفذ في المشروع المذكور أعلاه هو ١٧٤ مليون ليرة سورية بدل ١٣ مليوناً وأن ١٣ مليوناً هو الفترة الزمنية ما بين ١/٢٤/٢٠١٩ وحتى ٣١/١٠/٢٠١٩ وفق الكشف رقم ٥ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٩ المصدق من السيد محافظ القنيطرة والذي يبين قيمة الأعمال المنفذة والعمل مستمر في المشروع وبوتيرة جيدة. ٢- إن قيمة الأعمال المنفذة في مشروع مدرسة خان أرنبة هو ٨٠ مليوناً وليس ٥ ملايين وفق الكشف رقم ١١/٢٤/٢٠١٩ والمصدق من السيد محافظ القنيطرة. ٣- أما مدرسة الكسوة الشرقية فقد بلغت قيمة الأعمال المنفذة ١٢٥ مليوناً وفق الكشف رقم ١٦/٢٢/٢٠١٩/١١ وليس كما ذكر بالصحيفة.

٤- أما عن مشروع ثانوية الكوم فتم إنهاء الأعمال فيه بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٩ وقد تم تسليم المدرسة لمديرية الخدمات الفنية وفق ضبط الاستلام المؤقت والمصدق من السيد محافظ القنيطرة، علماً أنه نكر بالصحيفة أن العمل في المدرسة لم ينته حتى تاريخه.

٥- أما فيما يخص مشروع طريق عام دمشق - القنيطرة نبين أن تاريخ موافقة التنسيق بموجب

لجنة من الزراعة تعيد احتياجها من المازوت ٨٠ مدجنة عادت للإنتاج بالقنيطرة

القتنيطرة - خالد خالد

عند الصوص ويزيد من نسبة النفوق، لافتاً إلى أن استخدام الفحم الحجري للتدفئة لا يؤدي إلى الوصول إلى درجة الحرارة المطلوبة والمحددة بـ ٣٦ درجة خلال الأسبوع الأول من تربية الصوص بسبب عدم وجود مدافئ أو معدات تستطيع الحصول على معدلات الحرارة اللازمة.

ولفتت رئيسة دائرة الإنتاج الحيواني قويد مصطفى إلى أن المداجن التي عادت إلى العمل والإنتاج على أرض المحافظة ٨٠ مدجنة من أصل ١٢٠ مدجنة وأغلبها لإنتاج الفروج، منوثة بقيام عدد من المربين بتسوية وضع المدجنة المتوقفة عن العمل وغير المرخصة أصلاً، علماً أنه تم التعميم على الوحدات الإرشادية من أجل إعلام المربين غير المرخصين بضرورة الترخيص النظامي بهدف دعمهم بمادة المازوت والمقن العلفي.

وأشارت مصطفى إلى أن أقل مدجنة عاملة يوجد فيها نحو ٤٢٠ طير وأكبر مدجنة فيها ٥٧ ألف طير، مع العلم أن الجولات مستمرة من دائرة الإنتاج الحيواني للكشف على واقع المداجن العاملة.

وأكد رئيس غرفة زراعة القنيطرة وعضو اللجنة نصر مريود ضرورة تشجيع المربين على العودة للإنتاج ودعمهم بمستلزمات الإنتاج ومنها مادة المازوت للتدفئة، في ظل الظروف الراهنة وارتفاع الأسعار للمواد العلفية وغيرها من المواد كالأدوية البيطرية. يذكر أن عدداً من المربين تقدموا بشكوى خلال لقائهم محافظ القنيطرة الأسبوع الماضي حول نقص المازوت لزوم التدفئة وعلى ضوء اللقاء تم تشكيل لجنة لتقدير وتحديد الاحتياج الفعلي لكل مدجنة.

حددت اللجنة المشكلة بقرار محافظ القنيطرة بتاريخ ١٢/١٢/٢٠١٩، والمكلفة بتقدير تقدير الاحتياج الفعلي من مادة المازوت لزوم التدفئة في المداجن، بـ ٦٠ لتر لكل مدجنة خلال عشرة الأيام الأولى من تربية الصوص في فصل الشتاء ابتداء من ١ تشرين الثاني ولغاية ٣١ آذار على أن يتم تخفيضها إلى ٢٠٠ لتر خلال الفترة من ١ نيسان ولغاية ١٣ أيار ومن ثم إلى ١٠٠ لتر خلال باقي أشهر السنة بفضل الصيف.

وأوضح مدير الزراعة ورئيس اللجنة حسين صلان أن استخدام المازوت أفضل في تربية الصوص من الناحية العملية إذا تم استخدام المازوت بطريقة الحراقات «نظام السولر» ستكون التدفئة أفضل بكثير من الناحية العلمية والعملية وتوفير كبير بالمحروقات ولعدم توافر الإمكانيات من أجل المحافظة على حالة الصوص خلال عشرة الأيام الأولى جاء قرار اللجنة باستخدام المازوت وريشاً تتم كسوة الصوص بالريش.

وبيّن عضو اللجنة رئيس دائرة الهندسة والنقل محمود الشنان أن أصحاب بعض المداجن الخاصة وسبب قلة مادة المازوت يستخدمون مادة الفحم الحجري «الكوك» بالتدفئة وهذا الأمر له مساوئ كثيرة منها طرح غاز أول وثاني أكسيد الكربون عدا عن الرطوبة العالية الناتجة عن الاحتراق، إضافة إلى بقايا ذرات الكربون الناعمة التي تترفع ثم تعود لتستشرك من منازل ويؤخر الغازات المنبعثة عن احتراق الفحم ما يؤدي إلى إصابة جهاز التنفس

الصرف الصحي يغرق منازل في المعضية ورئيس البلدية هذه منطقة مخالقات! ورئيس المتعم مسعود

ازداد عددها الأمر الذي أدى إلى نشاط في حركة البيع فالحاضر يتابع على المحطات ويضعها بمجرد بدء المتعمر بعلمية الحفر، كاشفاً أن سعر المتر المربع يتراوح بين ١٢٥ ألفاً و١٦٠ ألفاً. ويؤكد سعدى أن حركة الإجازات في المدينة تشهد نشاطاً وتراوح إجراءات المنازل المغروشة بين ٥٠ ألف و١٠٠ ألف ليرة على حين تتراوح إجراءات المنازل الفارغة بين ٢٥ ألفاً و٥٠ ألفاً مبيّناً أن عدد سكان المدينة تجاوز ١٥٠ ألفاً.

وأوضح سعدى أن المدينة مخدمة بأربع باصات نقل داخلي و١٢٥ سرفيساً بأجرة ٧٥ ليرة للراكب مشيراً إلى عودة المحكمة والسجل المدني إضافة إلى تجهيز مبنى المصالح العقارية في المدينة على نفقة المجتمع العام، الذي سيتم تسليمه الأسبوع القادم لكي تبدأ المصالح العقارية العمل بعد ذلك.

والضخافة صعب فالمدينة لا يوجد لديها سوى سيارتين تعملان صباحاً ومساءً، على حين انتباه له ضواظف خصوصاً بعد انتهاء عقد النظافة مع المتعهد وعدم تجديده إضافة إلى اضطراب سيارات البلدية في الترحيل إلى مكب نفايات رحلة الذي يعهد ٥٠ كم عن المضمضية يضاف إلى ذلك فإن البلدية أصبحت ملزمة بتحميل قمامة حي النازحين إضافة إلى الحيين الغربي والشرقي.

ووفقاً لسعدى فإن البلدية رفعت مشروعاً من أجل رصد اعتماد من الموازنة المستقلة في محافظة ريف دمشق لكن لم يتم رصد المبلغ الذي يصل إلى ٩ ملايين ليرة حتى الآن مؤكداً أنه في حال رصد المبلغ من المحافظة فسيتم تنفيذ المشروع فوراً عبر عملية إعادة حفر خط الصرف الرئيسي لعق ٣ أمتار ليصبح أخفض من مستوى التمديدات الصحية الخارجة من منازل الأهالي ويتم إلغاء التمديدات القديمة جميعها بما يلغي معاناة الأهالي.

وأشار سعدى إلى تنفيذ مشاريع الصرف الصحي في الحيين الشرقي والغربي ومسكن الشرطة باتجاه الأوتستراد والناحية فوراً بعد بداية العام، مضيفاً: وفي حال وجود متعهد يقبل بالتنفيذ الفوري على أن يتم صرف استحقاقاته بعد بداية العام القادم فالبلدية مستعدة لتسليمه المكان فوراً وأن يباشر العمل. ووفقاً لسعدى فإن الموارد الذاتية للبلدية قد ارتفعت هذا العام لتصل إلى ٢٥٠ مليون ليرة وذلك من الجياية لرسم الخدمات ورخص البناء التي

اشتكى عدد من سكان المعضية من طوفان الصرف الصحي إلى منازلهم مؤكداً أن الحالة مستمرة ومتكررة، مضيفاً أنه ينتظر صاروخ المحافظة لفتح انسدادات الصرف الصحي الخاص أو استخراج صاروخ من القطاع الخاص الذي يكلف ١٠ آلاف ليرة بالساعة.

رئيس مجلس مدينة المعضية بسام سعدى بين لـ«الوطن» أن المنطقة التي يتحدث عنها المستوطن منطقة مخالقات تتكون من ١٥٠ منزلاً وأن تمديدات الصرف الصحي للمنازل باتجاه خط الصرف الصحي الرئيسي تنخفض عنها، مما يؤدي إلى انسدادات، إضافة إلى القيام بالتمديدات عكس خط الصرف الصحي الرئيس، إضافة إلى ذلك فإن بعض هذه المنازل ما زال يعتمد على الجور العفنة.

وأكد سعدى أن عملية فتح الانسدادات بخط الصرف الصحي تحتاج إلى آلية فنية «صاروخ»، وهذه الآلية غير موجودة لدى البلدية ويتم طلبها من الخدمات الفنية في المحافظة، التي بدورها تضعنا على الدور الذي قد يطول أيام، مضيفاً: وعدنا بتخصيصنا بهذه الآلية من المحافظة بعد معرض دمشق الدولي ولم يحصل ذلك علماً أنه يوجد آلية للقطاع الخاص في المدينة لكن أجرتها في الساعة تكلف ١٠ آلاف ليرة.